

منظمة العفو الدولية

May 1995

مايو/أيار ١٩٩٥ - المجلد ٢٥ - العدد الخامس

النشرة الإخبارية

© Comme C

© Tom Webster/Impact



جنود الحكومة في
كمبوديا. منذ انتخاب
الحكومة الكمبودية
المملكة في سبتمبر/أيلول
١٩٩٣، تزايدت على نحو
خطير أنباء انتهاكات
حقوق الإنسان التي
يرتكبها أفراد الشرطة
والقوات المسلحة.

كمبوديا

في هذا العدد

الأخبار ٢
إكوسادور

تعذيب ١١ شخصاً
في الحجز متهمين
بالضلوع في قتل
أفراد من قوات الأمن
بلا كواردor

تحت
الأضواء ٣
رواندا: بعد مضي عام
على أحداث القتل
الجماعي لایزال
الروانديون محرومون
من العدالة

مناشدات
العالمية ٧
الأردن
ميثار
بيرو

قيامه بالتحرى عن موضوع مقال صحفي حول
تورط العسكريين في تجارة الأختهاب.
وتقترف أيضاً جماعة المعارضة المسلحة «حزب
كمبودشيا الديمقراطي» المعروفة باسم التحرير الحمر، عندما
انفجر لغم أرضي أُجبر على زرعة. وقصته تتمثل ما مر
به عشرات آخرون من معاناة. وقد هرب يام موورين
في نهاية الأمر في يونيو/حزيران ١٩٩٤، إلا أن
كثيرين آخرين من عانوا أيضاً معاناة مماثلة لقوا
حتفهم على أيدي جنود الوحدة «إس - ٩١».

وبالرغم من أن لدى السلطات الكمبودية أدلة
دامغة على ما اقترفه جنود الوحدة «إس - ٩١» من
أعمال سفك الدماء، فإنها - كما يبدو - ليس لديها
الإرادة السياسية والقدرة على تقديم متهمي حقوق
الإنسان إلى العدالة.

إن الحكومة الكمبودية تقوم على نحو منهجي
بتقويض حرية التعبير والرأي وحرية تكوين الجمعيات
والانضمام إليها؛ حيث أغلقت الصحف التي كانت
تشير مقالات تنتقد السياسات الرسمية، وتعرض
الصحفيون للتهديد والقتل. فقد قُتل بالرصاص في
سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ نوون شان، رئيس تحرير
صحيفة سامانغ يوفاشين خمير (صوت شباب
الخمير)، التي نشرت مقالات عن مسؤولين حكوميين
متورطين في الفساد - حسينا رُعم. كما قُتل

رائع الوثيقة المعونة: مملكة كمبوديا - حقوق
الإنسان والحكومة الجديدة (رقم الوثيقة:
■ ASA 23/02/95)

عاماً، وضريوه وهدوه بالموت، وأرغم على مشاهدة
قتل سجين آخر رميًّا بالرصاص. وقد تم تخنيده قسراً
وفقد كلاً ذراعيه والبصر في إحدى عينيه، عندما
انفجر لغم أرضي أُجبر على زرعة. وقصته تتمثل ما مر
به عشرات آخرون من معاناة. وقد هرب يام موورين
في نهاية الأمر في يونيو/حزيران ١٩٩٤، إلا أن
كثيرين آخرين من عانوا أيضاً معاناة مماثلة لقوا
حتفهم على أيدي جنود الوحدة «إس - ٩١».

إن الحكومة الكمبودية تقوم على نحو منهجي
بتقويض حرية التعبير والرأي وحرية تكوين الجمعيات
والانضمام إليها؛ حيث أغلقت الصحف التي كانت
تشير مقالات تنتقد السياسات الرسمية، وتعرض
الصحفيون للتهديد والقتل. فقد قُتل بالرصاص في
سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ نوون شان، رئيس تحرير
صحيفة سامانغ يوفاشين خمير (صوت شباب
الخمير)، التي نشرت مقالات عن مسؤولين حكوميين
متورطين في الفساد - حسينا رُعم. كما قُتل
صحفى يبلغ ٢٩ عاماً من العمر، وهو شان داراء، بعد

حقوق الإنسان في تدحرج مستمر منذ الانتخابات

تدحررت أوضاع حقوق الإنسان في
كمبوديا منذ انتخاب الحكومة
الكمبودية الملكية في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، مما
يقوض بصورة مطردة الإنجازات التي خلفتها الإدارة
السابقة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.
ويرتكب أفراد الشرطة والقوات المسلحة أعمالاً عنف
دون خوف من حساب أو عقاب، والحكومة نفسها
يتزايد ضيقها بالنقد والمعارضة. وتعاني الأقليات
العرقية التي تعيش في كمبوديا، ولاسيما الفيتتناميين،
من الهجمات العنيفة التي تشن عليهم دون أن يكون
لديهم أي أمل في أن يروا المعذبين عليهم وقد قدموا
إلى ساحة العدالة.

لقد اقرف جنود الوحدة «إس - ٩١» بالجيش
الكمبودي الملكي في إقليم باتامبانغ، والتي تربطها
صلات وثيقة بأصحاب الرتب العالية في الجهاز
السكري الإقليمي وبأعلى المستويات في الحكومة،
بعضًا من أسوأ الانتهاكات. فقد ارتكب أفراد
الوحدة جرائم كان ضحيتها عشرات من المدنيين
دون أن يلحق بهم أي عقاب، وشملت تلك
الجرائم: الاختطاف، والاعتقال غير القانوني، وابتزاز
الأموال تحت التهديد، والاغتصاب، والقتل العمد.
وقد احتفظ جنود الوحدة «إس - ٩١» في عام
١٩٩٣ يام موورين، وهو عامل يبلغ من العمر ٢٩

ضابط بحري سابق يُجاهر بالحديث عن محنّة الأشخاص «المختفين»

جاهر ضابط بحري أرجنتيني سابق بالحديث عن وفاة مئات الأشخاص الذين «اختفوا» في أثناء سنوات الحكم العسكري للأرجنتين.

قال النقيب أدولفو فرانسيسكو شيلنغو إن المعتقلين المحتجزين بمدرسة الميكانيكا البحرية تم تخديرهم، وتعريتهم من ثيابهم تماماً، وقد نفّهم من الطائرة إلى البحر. وقال النقيب شيلنغو، الذي اعتراف بالاشتراك في رحلتين من هذه الرحلات الجوية على متن طائرات تابعة للبحرية، إن ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ شخص قد تم إعدامهم بمثل هذه الطريقة.

وفي أعقاب تصريحه هذه، تقدم محامي عائلات راهبيين فرنسيين «الختفوا» خلال هذه الفترة بطلب إلى محكمة الاستئناف لإصدار أمر إلى الحكومة الأرجنتينية لإعلان قائمة بأسماء جميع المعتقلين الذين احتجزوا بمدرسة الميكانيكا البحرية، أثناء سنوات حكم الحكومة العسكرية، ولابزان مكان وجودهم غير معروف. وقد أحضرت محكمة الاستئناف، في قرارها الصادر في ٢٠ مارس/آذار ١٩٩٥، الحكومة لكي تقدم هذه القائمة.

ومنذ عودة الديمقراطية إلى الأرجنتين في عام ١٩٨٣، زعمت القوات المسلحة وقوات الأمن أن سجلات الشرطة والجيش التي تضم تلك القوائم قد تم تدميرها. وفي ٢٢ مارس/آذار ١٩٩٥، أرسل وزير الدفاع رداً إلى المحكمة الاتحادية يقول فيه إن القوائم الوحيدة المتوفّرة هي تلك التي سبق نشرها بالفعل في عام ١٩٨٣ في تقرير «لجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المختفين».

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن لأقارب «المختفين» حقاً لا يمكن إنكاره في إجراء تفاصي شامل للحقيقة، وفي إعلان أسماء أولئك المسؤولين عمّا حدث. وطالما أكدت المنظمة على أنه من المطلوب على نحو عاجل إجراء تحقيق شامل في عمليات الإبادة الجماعية داخل «معسكرات سرية» أرجنتينية خلال حقبة السبعينيات وأوائل الثمانينيات.



© Comité Coordinador Caso Putumayo

الجيش والشرطة يشتراكان في تعذيب معتقلي بوتومايو

تعرّض ١٠ كولومبيين وإيكوادوري واحد للتعذيب في الحجز، وكانوا قد اتهموا بالتورط في قتل ١١ من أفراد قوات الأمن الإيكوادورية.

وقد أقرّ المدعي العام، الذي أقام الاتهامات الجنائية ضد سبعة من الأحد عشر ويرأس الأربعة الآخرين، في أحد التقارير بأن «المؤولين عن التعذيب ... هم أفراد في الجيش الإيكوادوري». وقد تلقت منظمة العفو الدولية أدلة على أن المتهمن قد عذّبوا أيضاً عندما نقلوا إلى الحجز التابع للمقر الرئيسي «للمكتب التحقيقيات الجنائية» الذي تديره الشرطة في العاصمة كيتو.

وقد قبض على المعتقلين عقب حادثة وقعت في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، عندما نصبت وحدة من وحدات «القوات المسلحة الثورية لکولومبيا»، وهي إحدى جماعات حرب العصابات، كميناً لدورية إيكوادورية أثناء قيامها بالللاحة في نهر بوتومايو على الحدود بين كولومبيا وإيكوادور. وقد توفي ١١ فرداً من قوات الأمن، بعضهم بعد أسره، حسبما ورد.

وقد اعتقل الجيش الإيكوادوري نحو ٣٠ شخصاً فيما يحصل بالكمين المذكور، وتعرضوا جميعاً للتعذيب أو سوء المعاملة، حسبما ذكر.

منغوليا

السجناء يموتون جوعاً بسبب الإهمال الجسيم

أجل دفع قيمة طعامهم، باستثناء الأحداث وأولئك الذين ثبّتت إعاقتهم بوجب شهادة قانونية. وعندما لا يكون ثمة عمل يؤديه السجناء فإنهم، يعجزون عن دفع ثمن طعامهم.

وقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات المغولية إلى تعديل القانون الذي يربط بين عمل السجناء وتزويدهم بالطعام، وإلى إمداد جميع السجناء بما يكفي من الغذاء والرعاية الطبية. كما طرحت المنظمة عدداً من التوصيات التي تهدف إلى توفير حماية للمعتقلين من مثل هذه الممارسات اللاإنسانية كالتجويع المتعمد.

«منغوليا: نزلاء السجون يموتون جوعاً (رقم الوثيقة: ASA 30/02/95)

ذكر تقرير منظمة العفو الدولية، نُشر في إبريل/نيسان، أن السجناء في منغوليا يموتون جوعاً بسبب الإهمال الجسيم. كما يؤدي اكتظاظ السجون، وسوء حالة الصرف الصحي، والنقص في الملابس، ومياه الشرب، والإمدادات الطبيعية إلى حدوث الأمراض، وربما الوفاة بين السجناء.

وطبقاً للإحصائيات الرسمية، فقد توفي ٩٠ شخصاً في السجون المغولية بين خريف عام ١٩٩٣ وخريف عام ١٩٩٤، ويدعي المسؤولون أن ما بين ١٥ و٣٠ شخصاً من من حالات الوفاة هذه قد نتجت عن الجوع، إلا أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك. وبعض السجناء يجري تجويعهم عمداً وهو في

العنف الدولي

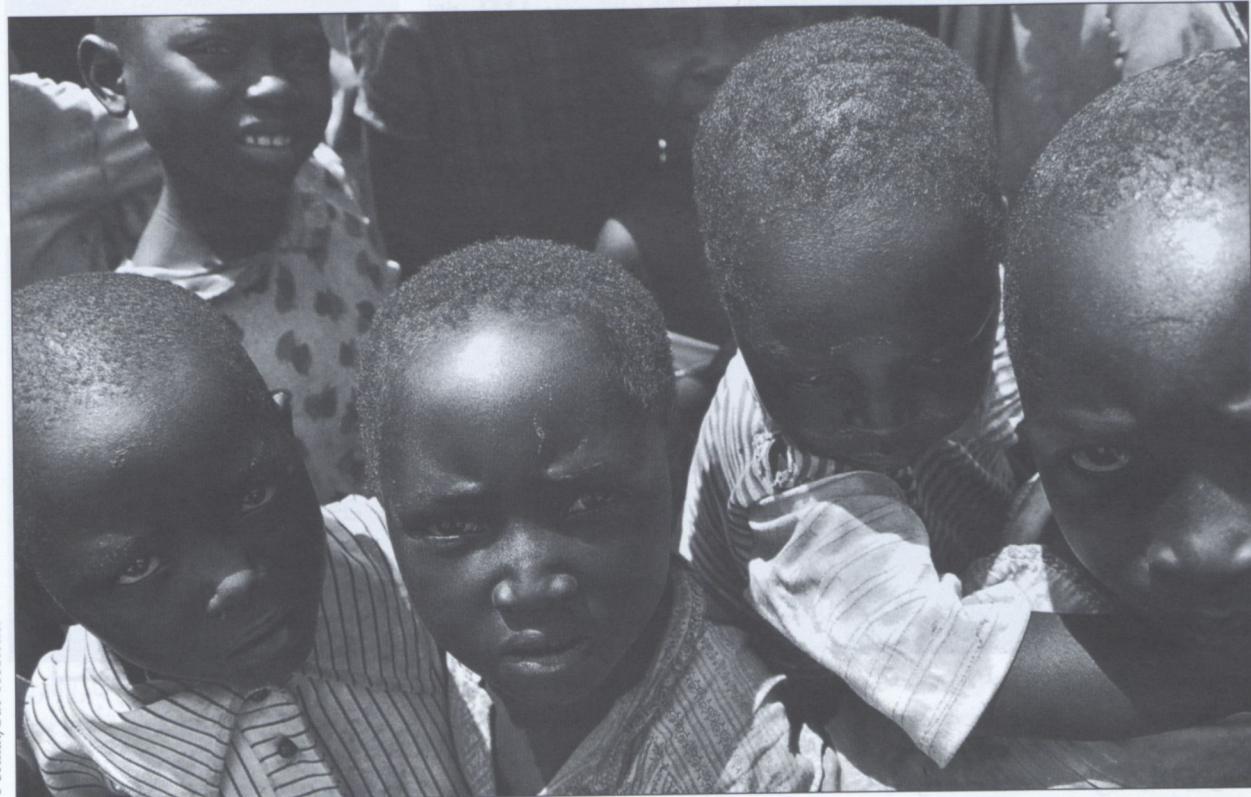
تحت الأضواء

بِنْجَمِين

للسُّنُن اليمين، أكثر من ٢٠
الله شفاعة لغيرها من
مخلوقات الله تمسك
بتهدى في تراثنا

على البيزنط (أعلام، سفن
سفن)

بلدان، «الإنقاذ» التي يخافوا
بنقلها السليمان



© Format/Sue Hostetler

أطفال رواديون في معسكر بیناكو لللاجئين بتزانيا في عام ١٩٩٤، وقد لقي ما بين ٥٠٠ ألف و مليون روادي حتفهم في مذابح بشريه

رواندا: صرخة من أجل العدالة

مخصصة للنازحين. وقالت الحكومة إنها تختصر نحو ٤٠٠ جندي متهمين بارتكاب جرائم قتل غير مشروعة، واتهامات أخرى ارتكبت منذ يوليو/تموز ١٩٩٤، إلا أنه لم يتم إحالة غير نفر قليل منهم إلى القضاء.

لقد خذل المجتمع الدولي ضحايا الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجاء مسلكه قاصراً عن الوفاء بالمعايير التي سبق أن حددتها لنفسه، ذلك أنه يتقاعسه عن استيفاء التحقيق مع مرتكبي جرائم القتل الجماعي كان كأنه أغمض الطرف عنهم وسمح لهم بالإفلات من العقاب. وعلى الرغم من أن ثمة خطوات قد اتخذت بالفعل لإنشاء «المحكمة الدولية الخاصة برواندا»، فليس من المتوقع منها أن تحاكم سوى عدد محدود من المشتبه بهم في كل عام. فيبني على إحلال الغالية العظمى من الحالات إلى القضاء الرواندي للتحقيق فيها.

وقد واجه التمويل الذي يتضطلع به الحكومات، وكذلك جهود الأجهزة الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة و«منظمة الوحدة الإفريقية». واجه مشاكل قلة الموارد وعدم الفعالية. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يفي بالتراممه في تحقيق العدالة.

جرائم ضد الإنسانية.

وما لم تم إعادة بناء النظام القضائي، فربما يبقى هؤلاء الأشخاص يكبدون قسوة السجون فترات طويلة. وقد تعرض بعضهم للتعذيب، بينما يجري احتجاز كثيرين في مراكز اعتقال سرية في ظل ظروف مروعة. فيبني على تدعيم القضاء

الرواندي من أجل كفالة إجراء محاكمات عادلة تستبعد عقوبة الإعدام، كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الدولية الخاصة برواندا». وما لم تتحقق العدالة، فإن دائرة الانتقام والعنف قد يطول أمدها.

إن غالبية الذين ارتكبوا جرائم الإبادة الجماعية، وغيرها من جرائم ضد الإنسانية، كانوا من مؤيدي الحكومة السابقة وأعضائها. وببعضهم واصل ارتكاب الانهكات في معسكرات اللاجئين، ولا سيما في زائر وتزانيا. وقع على كاهل البلدان المجاورة مسؤولية خاصة لضممان تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة.

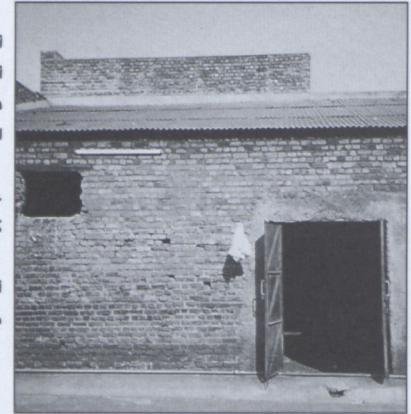
وقد تعرض مئات آخرون «للاختفاء» أو القتل منذ جاءت الحكومة الحالية إلى السلطة في يوليو/تموز ١٩٩٤. وكان كثير منهم لاجئين عائدين إلى الوطن، أو أنساناً يعيشون في معسكرات

لقد حرم الشعب الرواندي من حقه في العدالة. فقد لقي ما بين ٥٠٠ ألف و مليون شخص حتفهم في مذابح بشريه، ولن يقدر لأقارب القتلى أو للألاف الذين هم الآن في غياب السجون أن يشهدوا تحقيق العدالة إلا بمساعدة المجتمع الدولي.

ومع ذلك، وبعد مرور عام على عملية الإبادة الجماعية التي هزت العالم، لا تزال الإرادة السياسية والموارد التي تكفل تنفيذ العدالة، يشبهها القصور، على الرغم مما أعلنه مسؤولو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية من أن المسؤولين عن هذه المذابح سوف يقدمون للعدالة.

لقد انهار النظام القضائي في رواندا، ولذلك فلزاماً على المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة في تقديم مرتكبي جرائم القتل العمد والتشويه والاغتصاب إلى ساحة العدالة.

وقد رَّجَت الحكومة الحالية بالألاف في غياب السجون من غير اتهام أو محاكمة. وبزعم بعض المعتقلين أنهم أبرياء، وأنهم محتجزون بصورة تعسفية استناداً إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة. وببعضهم يزعم أنهم محتجزون بدلاً من أقاربيهم المتهمين بارتكاب



أقصى اليمين: أكثر من ٢٠٠ الف شخص أخرجوا من ديارهم إلى هذا المعسكر المؤقت في تنزانيا

على اليمين (اعلاه: سجن كيغالي)

ادناه: «الزنادين» التي يتحجز بداخلها السجناء



© Format/Sue Hosteller



يعيشون في مخيمات النازحين. وفي بناري/كانتون الثاني ١٩٩٥، قُتل ١٢ شخصاً على الأقل وُجُرِح ٣٧ عندما فتح الجنود النار في معسكر بوسانزي جنوب غربي رواندا. وأعلن وزير الدفاع، اللواء بول كاغامي، أنه سوف يتخذ إجراء صارماً ضد مرتكبي هذه الجريمة. وما زال غير واضح ما إذا كانت السلطات الرواندية قد قامت بأي إجراء.

وما يرجح بعض المسؤولين عن الإبادة الجماعية، وجرائم أخرى، يقتربون الانتهاكات في مخيمات اللاجئين برواندا، خاصة في زائر وتنزانيا. فقد قُتل عشرات من اللاجئين المنهيّن بتلقي الحكومة الرواندية الجديدة. وكان من بين الضحايا الآخرين أولئك الذين كانوا يعتزمون العودة إلى رواندا. كما قتلت عصابة مسلحة، يُشتبه في أنها تضم مليشيات سابقة، أربعة من اللاجئين في معسكر كيوبوما بشرق زائر. ويدوّن أن الضحايا كانوا من طائفة التوتسي العرقية التي تشكل الأقلية، والمنتهيّة بتلقي الحكومة الجديدة.

وورد أن بعض المليشيات السابقة، والجنود الحكوميين السابقين يُعذبون تنظيم أنفسهم داخل المخيمات للقتال ضد الحكومة الرواندية الجديدة. فقد وردت أنباء عن تسلل بعض الجماعات المسلحة داخل رواندا لقتل جنود و المدنيين غالبيتهم من التوتسي. وقد قتلت إحدى هذه الجماعات القادمة من مخيمات اللاجئين بناري، في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ - حسبما ورد - ٣٦ توتسيا، منهم ٢٦ طفلة، في قرية روتاغارا بالقرب من غيسيني. وفي نفس الشهر، قبضت السلطات التنزانية على حوالي ٥٠ لاجئاً روانياً مختبئين بجزيرة ميالي في بحيرة فيكتوريا، واتهمتهم بحيازة أسلحة نارية وقابل صغيره. وما زال غير واضح ما إذا كانت الجنود قلوا مئات المدنيين في هذه المنطقة.

وكثير من ضحايا أعمال القتل الأخيرة كانوا من اللاجئين العائدين إلى ديارهم، أو من الذين

في ذلك الوقت. وتفيد التقارير أن مئات وربما ألف الأطفال قد ولدوا لضحايا هذه الاغتصابات، وتم التخلّي عن كثير من الأطفال الرضع أو قتلهن.

أعمال القتل

على الرغم من أن أنباء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء قد تناقضت منذ المذابح التي وقعت في الفترة ما بين إبريل/نيسان ويوليو/تموز ١٩٩٤، فقد استمر وورد أنباء عن قيام الجنود بارتكاب أعمال قتل. وقالت الحكومة إنها تحجز حوالي ٤٠٠ من جنودها متهمين بارتكاب إعدامات خارج نطاق القضاء وجرائم أخرى. إلا أنه لا يزال غير واضح ما إذا كانوا قد وُجهت لهم اتهامات بصفة رسمية، وإذا كان الأمر كذلك، فعل سوف يحاكمون محكمة عادلة. ومنظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الإعدام بشكل مطلق، ويعترفها القلق من أن أولئك الذين سُبّلوا بهم جرائم تستوجب أقصى العقوبة قد يواجهون الإعدام.

وبالرغم من أن التعذيب كان يتوقف في العادة عندما يُنقل المعتقلون إلى السجون الرسمية، إلا أن الاختصاص كان يستمر، حسبما ورد. فقد حدث أن ماري مو كاما زاما ياكا، وهي أم لثلاثة من الأولاد عمرها ٤٦ سنة، كان قد ألقى القبض عليها في نهاية عام ١٩٩٤، اقيمت إلى مبني عشرات الجنود في بوتاري في ١٢ فبراير/شباط ١٩٩٥، وظلّاثان من الجنود يقتبسنها على مدى يومين. وقد ذكر أن الجنود كانوا يقولون لضحاياهم إنهم يتقدّمون لاغتصاب نساء التوتسي بواسطة جنود مليشيات الحكومة السابقة، والذين ينتهي غالبيتهم إلى جماعة الهوتوكو العرقية التي تشكّل الأقلية.

وقد اغتصب جنود مليشيات، وجنود الحكومة السابقة، آلاف النساء برصاص السلاح.

مقر لواء الدرك في موهيمبا بكيغالي. وتعرض للتعذيب كثير من اعتقلوا منذ يوليو/تموز ١٩٩٤. وتدوّن مصادر في كيغالي أن بعض المعتقلين بهم جروح فوق المرفقين تتفق مع طرقية كانديريا أو «التقييد الثلاثي» - والتي تمثل في تقييد ذراعي الضحية من فوق المرفقين خلف ظهره، وهي طريقة يمكن أن تفضي إلى إصابة مستديمة وندوب. وغالبية التعذيب، الذي أدى في بعض الحالات إلى الوفاة، يُعتقد في مراكز احتجاز سرية، أو بوجوب سلطة مسؤولي المناطق.

وورد أن عبد الله مو سيمانا تعرض للضرب مراراً أثناء احتجازه في منزل خاص في إقليم غيسيني، وفيما بعد احتجز هو وعدة معتقلين آخرين، من حي كامانا ياقليم غيسيني، في غرفة تُستخدم كمخزن في مدرسة غيسيني الفنية. كما ورد أن النساء اللاتي كن مختجّرات معهم قد اغتصبهن الجنود ماراً. وثمة تقارير بأن بعض المعتقلين قد أعدموا خارج نطاق القضاء لإفساح مكان لمعتقلين جدد.

وعلى الرغم من أن التعذيب كان يتوقف في العادة عندما يُنقل المعتقلون إلى السجون الرسمية، إلا أن الاختصاص كان يستمر، حسبما ورد. فقد حدث أن ماري مو كاما زاما ياكا، وهي أم لثلاثة من الأولاد عمرها ٤٦ سنة، كان قد ألقى القبض عليها في نهاية عام ١٩٩٤، اقيمت إلى مبني عشرات الجنود في بوتاري في ١٢ فبراير/شباط ١٩٩٥، وظلّاثان من الجنود يقتبسنها على مدى يومين. وقد ذكر أن الجنود كانوا يقولون لضحاياهم إنهم يتقدّمون لاغتصاب نساء التوتسي بواسطة جنود مليشيات الحكومة السابقة، والذين ينتهي غالبيتهم إلى جماعة الهوتوكو العرقية التي تشكّل الأقلية.

منظمة العفو الدولية - تحت الأرض

ولم يحل شهر مارس/آذار ١٩٩٥، حتى كان قد اعتقل رسميًا ٢٣ ألف شخص في رواندا، وواجه غالبيتهم الاتهام بالتورط في المذابح التي وقعت في الفترة بين إبريل/نيسان ويوليو/تموز ١٩٩٤، وجرائم أخرى تصلّب بها. وبين أوائل عام ١٩٩٤ ومارس/آذار ١٩٩٥، كان ١٠٠ شخص أو أكثر يتم القبض عليهم يومياً. وفي بعض السجون، يُحتجز المعتقلون، بما فيهم النساء والأطفال، في أفنية مكشّفة في العراء، ويزعم كثير منهم أنهم أبرياء، أو أنهم سجناء رأي محتجزون بسبب معارضتهم المخالفة من العرف للحكومة الجديدة، ومع ذلك، فمن المرجح أنهم لن يقدّموا للمحاكمة أو لن يطلق سراحهم قريباً.

وورد أن الجنود يتدخلون في عمل المسؤولين القضائيين، ويقومون بعمليات اعتقال تعسفي جماعية. كما ورد أن المسؤولين المدنيين في القضاء أو الحكومة عاجزون عن الحيلولة دون وقوع هذه الانتهاكات، أو إصدار أوامر بالإفراج عن المعتقلين الذين لا توفر أدلة ضدهم. وبعض الذين أطلق سراحهم «اختفوا»، أو أعيد اعتقالهم على الفور. وقد اغتيل محافظ بوتاري في أوائل مارس/آذار لاحتجاجه - فيما يدوّن - على عمليات الاعتقال الجماعي التي يقوم بها الجنود.

ويقال إن كثيراً من المعتقلين يُحتجزون استناداً إلى اتهامات لا أساس لها من الصحة، وتأتي من خصومهم الشخصيين. فقد ألقى في يوليو/تموز ١٩٩٤ على سيفاستر كمال، وهو دبلوماسي سابق في السينمائي، وهو رئيس الأجهزة التي تعسفياً حتى ٢ سبتمبر/أيلول حينما وجه إليه اتهام بقتل رجل، حسبما ذكرت الأنباء. وشأن ما يفید بأن ضحيته المزعوم قد مُهُود وهو على قيد الحياة منذ ذلك الحين، إلا أن سيفاستر كمال ما زال

يُزعم كثير من المعتقلين أنهم أبرياء أو أنهم سجناء رأي محتجزون بسبب معارضتهم الخلية من العنف للحكومة الجديدة.



اطفال نازحون بالقرب من بوتاري برواندا

يوجد مبرر لاحتجازه. ومع ذلك، ثلاثة من الأعضاء الذين ينظرون في حالات المدنيين يتمتهمون إلى قوات الأمن، وهو دبلوماسي سابق في السينمائي، وهو رئيس الأجهزة التي تعسفياً حتى ٢ سبتمبر/أيلول حينما وجه إليه اتهام بقتل رجل، حسبما ذكرت الأنباء. وشأن ما يفید بأن ضحيته المزعوم قد مُهُود وهو على قيد الحياة منذ ذلك الحين، إلا أن سيفاستر كمال ما زال

رهين السجن دون أن تتح له أية فرصة للطعن في قانونية اعتقاله. وقد ورد أنه محتجز بناء على طلب أحد خصومه السياسي الذي يشغل منصباً رفيعاً ضمن مسؤولي الحكومة. ويزعم بعض المعتقلين أنه تم محتجزون بدلاً من أقاربهم. فقد ورد أن الجنود لا يقتلون القبض في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، على أوغسطس ميناني، وهو صحي في الثانية عشرة من عمره، ورد أنه ذكروا له أنه يُؤخذ بدلاً من أخيه، الذي زعموا أنه قتل أفراداً من جماعة التوتسي العرقية أثناء عمليات القتل الجماعي. وقد اغتيل في حي تيتزو، في محافظة بوتاري، واحتجز داخل كوخ لمدة أربعة أشهر حيث كان يُضرب ضرباً مبرحاً.

ولم يُعثر على أي ثالث لغراتين روهورا هوزا رئيس محكمة كيغالي العليا، منذ أن اقتحمه جنود في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. ويعتقد أنه قُضى عليه بسبب دوره في إعداد ملفات خاصة بالمعتقلين المحتجزين في سجن كيغالي المركزي. وكان - حسبما ورد - قد أصدر توقيضاً بإطلاق قتل عمد، ثم نُقل إلى سجن بوتاري.

وقد رفض الآلاف من اللاجئين العودة إلى رواندا خوفاً من الاعتقال. ومن بين اللاجئين العائدين الذين ألقى القبض عليهم بعد ذلك عشرات من جنود الحكومة السابقة، ومسؤولون تم استدعاؤهم للانضمام إلى مؤسسات الحكومة الجديدة. فقد اغتيل جين موكورالندا، وهو قاض في الحصول على معلومات عن الضحايا. فقد فشلت زوجة مارسيل تيمرنغاني، وهو رجل أعمال، في تلّيل معلومات من المسؤولين المحليين، أو قوة لواء الدرك أو الوزارات الحكومية عن مصير زوجها منذ ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، عندما غادر منزله برفقة جندي. وفي ليلة اختفائه، وجدت زوجته شاحنته واقفة أمام

أنت هنا لـ...
لهم إلهنا ربنا
يكتسبنا الله لا نكتسب
لهم اذن في كل

نعم... كلنا نكتسب
بالله

يمثل... كلنا نكتسب
الله

الطريق إلى الأئم

لقد اتسم رد فعل المجتمع الدولي حيال الأزمة في رواندا بالقصور على نحو شائن، وبالنقص في الموارد والدعم المناسب.

ففي إبريل/نيسان ١٩٩٤، وفي غضون أيام من بدء المذابح، سعّت الأمم المتحدة الجزء الأكبر من «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا» من رواندا، خاضفة بذلك عددها الذي كان يربو قليلاً على ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٠٠. ودعت منظمة العفو الدولية بصفة عاجلة إلى العودة الفورية لكن من «الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة» و«المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة» إلى رواندا، ولزيادة أعدادهم، كما طالبت بنشر مراقبين لحقوق الإنسان.

وعندما بدأ يكتشف حجم الجرائم البشرية، قررت الأمم المتحدة نشر مراقبين لحقوق الإنسان وقوات في إطار «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا»، تتضمن «الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة» و«المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة». واستجابة لما نادت به منظمة العفو الدولية وجماعات أخرى لحقوق الإنسان، قامت الأمم المتحدة بعدد من المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أنها كانت بطيئة وبنقصها الموارد. وعيّنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مقرراً خاصاً معيناً برواندا في مايو/أيار ١٩٩٤، ووافقت على نشر عدد قليل من الموظفين الميدانيين لعاونته في عمله. ثم عُهد بعد ذلك بمهمة مراقبة حقوق الإنسان إلى «مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان».

وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، شرع المفوض السامي في مبادرة لإرسال ١٤٧ مراقباً لحقوق الإنسان إلى رواندا. وقد ترتب على التأخير الذي دام عدة أشهر، من جراء النقص في الأموال والموظفين والدعم الإداري، أنه لم يتم نشر سوى نحو ٨٠ فقط منهم بحلول مارس/آذار ١٩٩٥، كما أنهم لم يصدروا أية تقارير بعد عمما خلصوا إليه من نتائج.

وبالرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا»، فقد استغرق نشرها الشهور، فلم يكن سوى بعض مقات من القوات قد ظهرت بحلول الوقت الذي تشكلت فيه الحكومة الجديدة في منتصف يونيو/حزيران. ولم تحل نهاية مارس/آذار ١٩٩٥ حتى كان هناك هناك ٥٧٤٠ فقط من قوات «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا» في رواندا. كما أن العدد الكامل «للمرأقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة»، وهو ٣٠٩ قد تم نشرهم الآن، وهو ما حدث أيضاً بالنسبة لغالبية أفراد «الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة».

وقد قرر الاتحاد الأوروبي، من ناحيته، تمويل نشر من ٤٠ إلى ٦٠ مراقباً لحقوق الإنسان في رواندا للاشتراك في عملية المراقبة التي أنشأها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

تحت الأرضاء



© Howard Davies

كثير من الروانديين الذين أرغموا على الفرار في عام ١٩٩٤ لم يتمكنوا من العودة إلى وطنهم دقيقاً، كما سيكون من اللازم فحص الشهادات التي يدلّي بها الشهود واختبارها بكل عناية.

ماذا يمكن عمله لمساعدة؟

لا بد من إعادة بناء النظم القانونية والقضائية، ونظم السجون. وقد طلبت الحكومة الرواندية مراراً المساعدة الدولية للقيام بهذا الأمر. كما أن التدابير المؤقتة التي تستخدم المساعدة التي يقدمها الخبراء القانونيون من بلدان أخرى يجب أن توضع في موضعها الصحيح، وذلك من أجل ضمان أن تكون المحاكمات الوطنية عادلة، ولا تُستخدم عقوبة الإعدام.

وبينجي أن تكون هذه التدابير تحت إشراف هيئة دولية، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الذي يتعين عليه أن يمارس الضغط بشكل دائم على حكومات رواندا وبوروندي وتزانيا وزائير، وغيرها من الحكومات لكي تتعاون تعاوناً كاملاً مع «المحكمة الدولية الخاصة برواندا». كما أنه ينبغي على الممثل الخاص للأمم المتحدة أن يطلب من السلطات الرواندية أن تكفل عدالة المحاكمات الوطنية، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام.

ويجب أن تقوم الحكومة الرواندية على الفور، وبتعاونه الجميع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة مستقلة ومحايدة لتولى فحص ملفات المعتقلين، وتقرر ما إذا كانت هناك أساس كافية تبرر استمرار الاعتقال. فمن شأن هذه التدابير أن تكفل بدرجة أو بأخرى أن تأخذ العدالة مجرها في رواندا، وأن تهبط دائرة العنف والانتقام الشامل إلى أدنى درجة ممكنة. وما من سبيل لأن تتمكن رواندا من الشروع في بناء المستقبل إلا إذا صدق عزم المجتمع الدولي ووفى بالتزاماته.

المحكمة الدولية الخاصة

بعد فترات تأخير طويلة، وفي ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ أنشأ مجلس الأمن الدولي «المحكمة الدولية الخاصة برواندا» لحاكم الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وانتهاكات القانون الإنساني المرتكبة إبان عام ١٩٩٤. وتشمل ولاية المحكمة أيضاً الجرائم التي ارتكبها روانديون في دول المجاورة. وتستبعد من أحکامها عقوبة الإعدام.

وقد شرع المدعى العام في العمل بسرعة لضممان التمويل ولبلدة التحقيقات. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٥، وصل إلى رواندا فريق من المحققين يضم ستة أشخاص، إلا أن هذا لم يُغير كافياً بالنظر إلى حجم الجرائم. ومن المطلوب بصورة عاجلة أن تكون هناك تحقيقات أكثر نظامية، وأوسع نطاقاً يتولاها متخصصون في التحقيقات الجنائية.

إن التحقيق في القضايا في رواندا، وإحالتها للقضاء يستلزم تكاليف باهظة ويستغرق وقتاً طويلاً. فالشهود متاثرون في عدة أماكن، ويعرضون للتبرير والقتل، وكثير منهم يعيشون حالياً خارج رواندا. ولا تكاد توجد أدلة وثائقية، ويعين نبش القبور عن طريق بذل جهود شاقة، ثم لا بد أن يقوم أطباء شرعيون بفحص الرفات فحصاً

مناشدات عالية

بيرو

إن منظمة العفو الدولية تشعر بالأسى العميق من أن ٢٧ من سجناء الرأي كانوا مازلوك رهن السجن في بيرو في نهاية مارس/آذار ١٩٩٥.

وكانوا قد حُكم عليهم بأحكام ظالمة في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ في أعقاب محاكمات جائرة، وهم الآن يقضون مددًا بالسجن تصل إلى ٣٠ عاماً لارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب. والمنظمة تدعو

للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

ولم يستخدم أحد من الثلاث والعشرين رجالاً والنساء الأربع العنف أو دعا إلى استخدامه. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنهم جميعاً من سجناء الرأي لأنه - كما يدلو - ليس ثمة أدلة صحيحة على أن لهم صلة بالمعتقدات السياسية المنسوبة إليهم.

ومنذ سريان القوانين الحالية المناهضة للإرهاب في بيرو في مايو/أيار ١٩٩٢، تبنت منظمة العفو الدولية حالات ٧٢ سجين رأي، أفرج فيما بعد عن ٤٥ منهم بعد قضاء مدة تصل إلى ٣٠ شهراً في السجن. وقد وثقت المنظمة حالات عدد لا يقل عن ٤٠٠ سجين آخر في بيرو، ورد لهم اتهاماً زائفًا بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب.

نرجو كتابة القائمة التالية التي تضم أسماء السجناء، أو تصويرها، أو قطعها كما هي، ثم إرفاقها بخطابك أو ببطاقتك، للمناشدة بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم:

Francisco ALANIA OSORIO, José Antonio ALVAREZ PACHAS, Marco Antonio AMBROSIO CONCHA, Jesús Alfonso CASTIGLIONE MENDOZA, Ubildor CRUZ FERNANDEZ, Carlos CHUCHÓN ZEA, Alfonso Rosely CHACÓN RODRÍGUEZ, Óscar DÍAZ BARBOZA, Filomeno Arturo ENCARNACIÓN NIETO, María Elena FORONDA FARRO, María GABRIELA GUARINO GARRASI, Domiciano HERRERA GONZALEZ, Celestino JARA PAREDES, Liborio LÓPEZ CURI, Nery Fermín MEDINA QISPES, Carlos Florentino MOLERO COCA, Mario OCAMPO SALDAÑA, Hermes RIVERA GUERRERO, Pelagia SALCEDO PIZARRO, Juan Antonio SANCHEZ GUTIÉRREZ, Michael SOTO RODRÍGUEZ, Fortunato SUMINA TACO, Efraín Isidro TARAZONA TINOCO, Pedro VALDEZ BERNALES, Euménides VALQUI ZUTA, Pedro Telmo VEGA VALLE, Victoria ZUMAETA ARISTA.

ونرجو إرسال المناشدات إلى:

Presidente Alberto Fujimori/Presidente de la República del Perú/Palacio de Gobierno/Plaza de Armas, Lima 1/Peru.



خين زاو وين

نرجو الكتابة، للمطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن خين زاو وين، إلى:

General Than Shwe, Chairman/State Law and Order Restoration Council/c/o Ministry of Defence/ Signal Pagoda Road/ Yangon/Union of Myanmar.

الإسلام»، وقد انتقد المنشور خطاباً لقاه الملك في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، وزعم «خروجه على العقيدة الإسلامية» و«موالاته لليهود» بإبرامه معاهدة سلام مع إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ . وجدير بالذكر أن «حزب التحرير في الأردن» يدعي إلى إقامة دولة إسلامية.

ومنظمة العفو الدولية تعتبر هؤلاء الأربع سجناءرأي سجنوا بسبب اشتغالتهم السياسية الحالية من العنف، وتدعوا للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. ولم تجد المنظمة أية أدلة تفيد بأن «حزب التحرير في الأردن» أو أعضاءه قد استخدموا العنف، أو دعوا إلى استخدامه، في سعيهم لتحقيق أهداف الحزب؛ كما أن المنشور لم يتضمن هو الآخر شيئاً من ذلك.

نرجو الكتابة إلى صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية/القصر الملكي/عمان/المملكة الأردنية الهاشمية، للدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن صبيح سالم عبد الحميد سرور، وعادل صبيح عبد الحميد سرور، وعلى وصفي حرب، وعبد الجيد عبد الله قزار.

قبض على خين زاو وين على مطار يانغون الدولي، في ميانمار، أثناء ركوبه طائرة متوجهة إلى سنجافورة يوم ٤ يوليو/تموز ١٩٩٤ . وهو طبيب أسنان مؤهل، وكان قد حصل على منحة دراسية من حكومة سنجافورة في يونيو/حزيران عام ١٩٩٣ للدراسة في مجال السياسة العامة لنيل درجة الماجستير من جامعة سنجافورة. وكان موضوع أطروحته الأوضاع السياسية في ميانمار، وقد عاد بعد ذلك إلى وطنه للقيام ببحوث أكademie.

وفي ٦ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٤ حُكم على خين زاو وين، الذي يُعرف أيضًا باسم كلفن، بالسجن لمدة ١٥ عاماً بتهمة «التسبيب في - أو اعتزام - نشر أباء كاذبة»، «عضوية» - أو إجراء اتصالات مع - منظمة غير مشروعة»، و«حيازة - أو التحرى عن - معلومات سرية».

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه سجين رأي لم يُعتقل إلا لأنه قد قام بأنشطة سياسية سلمية تتضمن انتقادات لحكومة ميانمار أو معارضتها لها، وتدعو المنظمة للإفراج عنه فورياً وغير مشروط.

ومن المعتقد أن خين زاو وين كان في وقت اعتقاله يحمل وثائق تتصل بحركة المعارضة السياسية في ميانمار والتي من المعروف أنه كانت تربطه بها صلات وثيقة. وقد اقتيد في بايد الأمر إلى مركز اعتقال تابع للمخابرات العسكرية، ثم نُقل بعد ذلك إلى سجن إنسيين في إقليم يانغون، وهو مركز الاعتقال الرئيسي في ميانمار.

الأردن

في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، قُبض على صبيح سالم عبد الحميد سرور (عمره ٥١ سنة)، وعادل صبيح عبد الحميد سرور (عمره ٢٧ سنة)، وعلى وصفي حرب (عمره بين ٣٠ و ٢٥ سنة)، وعبد الجيد عبد الله قزار (غير معروف السن) - قُبض عليهم في منازلهم بعمان في الأردن. ووجهت إليهم اتهامات بتوزيع منشورات لصالح منظمة غير قانونية، وهي «حزب التحرير في الأردن»، و«إطالة اللسان على الملك».

وقد حُكم الرجال الأربع أمام محكمة أمن الدولة في اليوم التالي للقبض عليهم وحكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات. وقد استند الحكم الصادر عليهم إلى اعترافاتهم التي أقرّوا فيها بتوزيع المنشورات، ولم ينكروا هذه الاعترافات أمام المحكمة.

وطبقاً لما ورد، فقد أعلن القاضي أنه بما أن المتهمين لم ينكروا اعترافاتهم، فإنهم ليسوا بمحاجة إلى محام. وقد كان المنشور الذي اتهموا بتوسيعه يحمل عنوان «الملك حسين يعلن الحرب على

مهاجمة النساء في أعقاب مظاهرات احتجاج على الحكومة

◆ أصبح تشارلس أمبوسو، وبلغ من العمر ٢٠

سنة، أول شخص يُحكم عليه بالإعدام في بابوا غينيا الجديدة منذ إعادة عقوبة الإعدام في عام ١٩٩١. وقد حُكم عليه بالإعدام شنقاً لإدانته بتهمة القتل العمد وسط مناخ من الجدل العام للhardtمن حول الجريمة المفترضة بالعنف. وقد تقدم محامي تشارلس أمبوسو بالتماس إلى المحكمة العليا. وإن خسر هذا التماس لدى المحكمة العليا، فمقدوره تقديم التماس بالعفو إلى لجنة دستورية. ومنظمة العفو الدولية تثت مجلس الوزراء، وبالاخص رئيس الوزراء السيد جوليوس شان، على تخفيف الحكم.

◆ أدى الإفراط في استخدام القوة من جانب

الشرطة التركية، حسبما يظهر، إلى وفاة ما لا يقل عن ٣٠ متظاهراً في إسطنبول في منتصف مارس/آذار. وكانت أحداث العنف قد تفجرت عندما قامت الشرطة بغض احتجاج على هجوم وقع في وقت سابق على أحد المقاهم، كان قد قام به متعدون مجهولو الهوية. وحسبما ذُعم، فإن أولئك الذين سقطوا قتلوا قد لقوا حتفهم من جراء ما أصيّبوا به من جروح ناجمة عن طلقات الأسلحة النارية، عندما فتحت الشرطة النار بشكل مباشر على جموع المتظاهرين. ومنظمة العفو الدولية تندوّي الحكومة التركية لكي تتكلّل إجراء تحقيق شامل ومحابٍ في حالات الوفيات.

◆ عقد بمقر الأمانة الدولية في لندن في مارس/

اذار مؤتمر كبير عن نشاط الحملات الفاصل بين منظمة العفو الدولية، وقد حضره ٦٢ مبعوثاً من بلدان. وتركزت المناقشة حول كيفية تنسيق وتطوير حملات منظمة العفو الدولية في جميع مناطق العالم. وسوف يتم الانتهاء من وضع مجموعة من المعايير المتعلقة بنشاط الحملات الخاصة بمنظمة العفو الدولية من واقع المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع.

رجال الشرطة هشّموا رأس إحدى المتظاهرات، وهي وداد حسن علي كرار، في أحد الجدران. وأصيبت نسوة أخرىات بجروح وكدمات. وألقى القبض على ست نساء، من بينهن أخت وداد، واسمها سميرة، وتعمّرها السلطات، حسبما يبدو، هي التي تتزعم الأسر المحتجة. وقد تم اعتيادهن إلى مقر إدارة الأمن حيث جرى التعذيب عليهن بالألفاظ الجارحة وضربيهن، وهددت سميرة بالقتل. وبعد إرغامهن على الوقوف في الشمس وهن يعانين من آثار الضرب وبروز الدماء، أفرج عنهن في المساء مع توجيه الأوامر لهن بالحضور إلى مقر إدارة الأمن في اليوم التالي، إلا أنهن قررن تحدي هذه الأوامر.

وبعد ذلك بيومين، وفي يوم الاثنين ٢٧ فبراير/شباط، اجتمعن الأسر على الرغم من أن مسؤولي الأمن نهوهن عن ذلك، إلا أنهن قررن عدم إلقاء خطب أو عقد أنشطة أخرى كان قد سبق التخطيط لها. وقد اتّهمت شرطة الأمن هذا التجمع لنفيقه وأمرت سميرة وأختها بمعادرة المكان، قبل أن يتّعبوهما إلى منزلهما في سيارة، وما زالتا خاضعتين لمراقبة وثيقة من قوات الأمن.

وتدعى منظمة العفو الدولية الحكومية السودانية إلى اتخاذ خطوات عاجلة للحلولة دون وقوع مزيد من الانتهاكات ضد هؤلاء النساء واحترام حقوقهن الأساسي في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير.

تعرضت قريات لضباط جيش أعدموا للضرب وهددن بالاغتصاب والقتل في أعقاب احتجاجات مناوئة للحكومة في السودان.

كانت النسوة الشهانى والعشرون ومعهن أطفالهن قد قمن بمسيرة احتجاج صغيرة بالعاصمة الخرطوم يوم السبت ٢٥ فبراير/شباط ١٩٩٥. وقد ارتدن ثياباً بيضاء، وهو لون الحداد عندهن، وحملن لافتات وصوراً فوتوغرافية لأقاربهن من الرجال الذين كانوا قد انضموا بالمشروع في انقلاب وأعدموا إعداماً فوريّاً بعد ٢٤ ساعة من القبض عليهم في إبريل/نيسان ١٩٩٠.

وفي كل عام تجتمع أسرهم بمناسبة الذكرى السنوية لهذه الإعدامات التي تمت في اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان، وذلك للإعراب عن احتجاجهن وللمطالبة ب توفير معلومات رسمية عما حدث لأزواجهن وأبنائهن وأخواتهن. وكانت السلطات قد رفضت الإفراج عن الجثث وتسلّمها لأسر أصحابها، بل إنها حتى لم تخرّهم بمكان دفنها. وفي كل عام تجتمع النسوة المضايقة والاعتنال.

وبعد أن سارت النسوة بضع مئات من الأمتار من قصر الرئاسة إلى الجامعة، وهن يوزعن المنشورات وقصائد الاحتجاج، جوبهن بمسؤولي الأمن وأفراد الشرطة التابعين لوزارة الداخلية الذين قاموا بضربيهن، حسبما ورد. وقال أحد شهود العيان إن

أعضاء منظمة العفو الدولية يتحركون لمساندة تونس ومصر



تصدر كل شهر بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بوأعت كلّ منظمة العفو الدولية وحملتها من أجل حقوق الإنسان في شتّي أنحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور أدناه.

عقد أعضاء الفرع المكسيكي لمنظمة العفو الدولية تجمعاً ساهراً ساعتين في قلب مكسيكو سيتي، وعرضوا خلالها لافتات لساندّة أعضاء المنظمة في عدد من البلدان، منها تونس ومصر. وكانت الحكومة التونسية قد فرضت قيوداً على المدافعين عن حقوق الإنسان وانشطتهم خلال العامين الماضيين. وقامت السلطات على نحو منظم بمراقبة المراسلات، ومصادرة المطبوعات وغيرها من الوثائق، وحظر الاجتماعات العامة. وفي مصر، منعت الحكومة مقد الاتجمام السنوي العام في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤.

وبحسبما تقضي قواعد العمل الخاصة بمنظمة العفو الدولية، فإن الفرع التونسي والمجموعات المصرية لا تقوم باي دور ضمن النشاط الرأي إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان في بيدهما. ومنذ أنظمة العفو الدولية تُدين استمرار المضايقات ضد فرعها في تونس ومجموعاتها في مصر، وقد حثت السلطات التونسية والمصرية على اتخاذ الخطوات الضرورية للكفالة.

قدرة أعضاء منظمة العفو الدولية على الاستمرار في القيام بعملهم في مجال حقوق الإنسان بصورة كاملة ودون قيود.

وقد منع الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية من إقامة احتفالاً مناسبة يوم المرأة في مارس/آذار، ليكون مناسبة لبدء حملة المنظمة بشأن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من النساء في شتّي أنحاء العالم.